الأمم المتحدة

A/58/PV.76

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٧٦**
الجمعة، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوليان هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل التطرق إلى البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/58/440/Add.1، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/58/440، قامت بوروندي بتسديد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

مشروع القرار (A/58/L.49/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، مع البنود ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ في جلساتها العامة من الثالثة والأربعين إلى السادسة والأربعين بتاريخ ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/58/L.49/Rev.1.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، بدأنا عملية تحديد مسار العمل معا من أجل تنشيط أعمال الجمعية العامة ووضع مقترحات لذلك الغرض. ويسرني الآن أن أعرض على الجمعية، في مشروع القرار A/58/L.49/Rev.1، المقترحات بشأن التنشيط التي تحظى بتوافق آراء الدول الأعضاء في الجمعية.

وأثناء الجزء الأول هذا من الدورة الثامنة والخمسين، شاركنا في مداولات مكثفة بشأن مسألة التنشيط. وأذكر مع التقدير كلا من التعاون والمشورة اللذين حصلت عليهما من الممثلين الدائمين ورؤساء المجموعات الإقليمية ومجموعات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-20833 (A)

المصالح طوال عملية المشاورات التي أجريتها بصفتي الرئيس المنتخب للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

وبصفتي رئيسا، سعيت في كل مرحلة إلى توفير القيادة السريعة الاستجابة التي تقتضيها مني الدول الأعضاء في الجمعية العامة، وإلى تناول العمل بأكبر قدر من الشفافية ومراعاة آراء وجهات نظر الجميع. وثمة ثلاث جلسات عامة غير رسمية مفتوحة باب العضوية – في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر – وأيضا المناقشة بشأن البند ٥٥ ''تنشيط أعمال الجمعية العامة'' التي جرت في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وفرت منبرا للإعراب عن وجهات النظر والتعليقات على المقترحات ومناقشة شاملة لمسألة التنشيط بوجه عام.

وفي الوثيقتين التحليليتين اللتين عرضتهما لكي تنظر فيهما الجمعية وفي مشروع القرار راعينا على نحو تام القرارات السابقة للجمعية العامة بشأن مسألة التنشيط، بوصفها عنصرا أساسيا في مبادراتنا الحالية في هذا المجال الحيوي. وسعينا أيضا إلى وضع إطار للعمل قابل للتنفيذ بعيد يهدف إلى مواصلة عملية التنشيط، بوصف ذلك وسيلة لكفالة أن تتمكن الجمعية العامة من التصدي بفعالية للتحديات العالمية المعاصرة. لذلك، يهيئ مشروع القرار مختلف الفرص لمواصلة العمل بشأن المسائل ذات الصلة أثناء هذه الدورة للجمعية العامة، ويضع جدولا زمنيا للنظر في خطوات إضافية بغية الحفاظ على زخم التنشيط.

ونتيجة للمعلومات الإيجابية التي تلقيناها واتفاق الدول الأعضاء على نهجنا المزدوج للتنشيط، عبرنا عن ذلك في مشروع القرار. ولذلك، يورد المرفق اقتراحاتنا في مجموعتين معنونتين ''تعزيز سلطة ودور الجمعية العامة'' و ''تحسين أساليب عمل الجمعية العامة''. ومع ذلك، أعتقد أنه من المهم التشديد على أن المجموعتين مترابطتان على نحو تكاملي. وبتحسين أساليب عمل الجمعية، ينبغي أن تجري مناقشة أكثر تركيزا ومعنى وأن تتخذ إجراءات أكثر فعالية بشأن المسائل العالمية الحيوية، وبذلك تعزز دورها وسلطتها.

وقد تم التعهد بالتزامات كبيرة في مشروع القرار هذا، مما يظهر أن الجمعية ملتزمة بمسار العمل الذي ينبغي أن يقودنا إلى تحقيق تقدم بعيد الأثر وحيوي في ذلك المجال الرئيسي. ومن ضمن الأمثلة على الالتزامات التي تم التعهد بها، توفير قدر أكبر من الدعم لمكتب الرئيس، وإجراء مناقشات أكثر تركيزا، ووضع جدول أعمال أقصر. ويجب أن نراعي أيضا أن مشروع القرار يتضمن عدة أحكام تشغيلية تتطلب أن نتخذ إجراءات فورية، وأخرى ستغير إلى حد كبير عمل الجمعية العامة على مر الزمن.

وتوخيا لوضوح الهدف، أود أن أتقدم بتعديل آخر، وهو تعديل طفيف جدا على مشروع القرار. ومؤداه وضع عبارة ''في دورتها الثامنة والخمسين'' بعد عبارة ''رئيس الجمعية العامة'' الواردة في الفقرة ٥ من الفرع باء من المرفق.

ولو أخذت المقترحات الواردة في مشروع القرار ككل، فإنها ستعطي زخما كبيرا لمبادراتنا الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة. والمهم، إنها ستبعث برسالة واضحة تماما مفادها أن الجمعية قد عقدت العزم على أن تؤدي بفعالية المهام المتوخاة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتلبية تطلعات شعوب العالم ومواصلة تعزيز الأمم المتحدة.

والمهم لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن بالغ تقديري للمُيَسِّرين الستة – السفير عبد الله باعلي، ممثل الجزائر، والسفير ستافورد نيل، ممثل جامايكا، والسفير ديرك فان دن برغ، ممثل هولندا، والسفير كيشور محبوباني، ممثل سنغافورة، والسفير رومان كيرن، ممثل سلوفينيا، والسفير

دوميساني كومالو، ممثل جنوب أفريقيا – على العمل الرائع الذي اضطلعوا به في إنجاح هذه العملية. كما أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء وأعضاء الأمانة العامة على تعاونهم الكامل في هذه العملية.

وأحض كل الأعضاء الآن على التأكيد مرة أخرى على دعمهم لتنشيط الجمعية العامة من خلال تأييد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وستشرع الجمعية العامة في النظر في مشروع القرار A/58/L.49/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة كيلي (مديرة شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أدلي ببيان شفوي بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الذي عممناه في القاعة والذي سيصدر في نهاية المطاف بوصفه وثيقة تحمل الرمز "L".

أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، وفقا لأحكام الفقرتين ١٠ و ١١ من الفرع ألف من مرفق مشروع القرار، تقرر الجمعية العامة:

"١٠ -أن يجري، في حدود الموارد القائمة، تعزيز الموارد المتاحة لمكتب رئيس الجمعية العامة من الموظفين ومن موارد الدعم الأخرى، مع مراعاة أحكام الفقرة ٢٢ من مرفق القرار ٥٥/٢٨٥. وتتاح خمس وظائف إضافية لإكمال الدعم المقدم حاليا، يجري شغل ثلاث منها على أساس سنوي، بعد إجراء مشاورات مع الرئيس الجديد، وذلك اعتبارا من الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

"١١ -أن يزود الرئيس المنتخب للجمعية العامة بمكتب مؤقت وسائر أشكال الدعم". إلى آخر الفقرة.

وبالنسبة للفقرة ١٠، تم تحديد وظيفتين – واحدة من الرتبة ف – ٣ والأخرى من الرتبة ف – ٤ داخل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وسيكلف الموظفان اللذان يشغلان هاتين الوظيفتين، وفي أثناء عملهما بالإدارة، بتقديم الدعم الفني والتحليلي إلى مكتب الرئيس بغية كفالة الاستمرارية والحصول على المعارف والدراية المؤسسية المطلوبة. ولن تستتبع الاستعانة بهذين الموظفين أي تكلفة إضافية. وغدا واضحا عقب المشاورات أن الوظائف الثلاث المتبقية المشار إليها في الفقرة ١٠ ستكون من الرتبتين مد – ٢ ومد – ١ وفئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) على التوالي. وستشغل تلك الوظائف على أساس مؤقت على امتداد فترة ولاية المكتب: ١٢ شهرا. وتعذر تحديد أي وظائف شاغرة من أجل الوفاء بتلك المتطلبات. وعليه، فإن التكاليف التي تستتبعها هذه الوظائف الثلاث ستشكل تكاليف إضافية تزاد على التكاليف التي سبق أن اقترحت في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وستصل التكاليف على أساس فترة تمتد سنتين إلى ٠٠٠ ٩٤٨ دولار، بما في ذلك ٠٠٠ ٧٣٩ دولار في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، و٠٠٠ ٢٠٨ دولار في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية.

أما فيما يتعلق بالفقرة ١١، فقد تم تحديد مكاتب مناسبة داخل مبنى الأمانة العامة ستخصص للرئيس المنتخب لشهري تموز/يوليه – أيلول/سبتمبر من كل سنة. وستغطى تكاليف صيانة تلك المكاتب أثناء فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من الموارد الحالية المتوفرة في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية.

وعملا بأحكام الفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٥ من الفرع باء من مرفق مشروع القرار ''تحسين أساليب عمل الجمعية العامة''، تتيح الجمعية للمكتب الاجتماع طوال الدورة بصورة غير محددة المدة لإسداء المشورة للجمعية بشأن تنظيم أعمال الجمعية العامة وتنسيقها وإدارتها بشكل فعال، وتطلب من الأمين العام إعداد عدد من التقارير لكي ينظر فيها المكتب.

وفيما يختص بالفقرة ١ من الفرع باء وغيرها من الفقرات ذات الصلة بأعمال مكتب الجمعية العامة، لن يدخر أي جهد لتحديد مواعيد اجتماعات المكتب في الوقت الذي يمكن لموظفي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الحاليين تقديم تلك الخدمات كلما أتيح ذلك. وعلى هذا الأساس، يتوقع أن تغطى التكاليف التي تستتبعها هذه الاجتماعات الإضافية من الموارد المتوفرة حاليا.

أما بالنسبة للتقارير المطلوبة – الفقرات ٢ و ٤ و ٥ من الفرع باء – فسوف تغطى تكاليف إعدادها من الموارد المتوفرة حاليا لدى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

وباختصار، سيستدعي اعتماد مشروع القرار A/58/L.49/Rev.1 نفقات إضافية لفترة السنتين ٢٠٠٤– ٢٠٠٥ تبلغ ٠٠٠ ٩٤٨ دولار. ولن يدخر أي جهد لاستيعاب هذه التكاليف. وسيرفع بيان بالتكاليف الفعلية والمتوقعة للوفاء بالمتطلبات إلى الجمعية العامة في سياق تقرير الأداء الأول عن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤– ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البيان الذي قرأته علينا الأمانة العامة للتو قد وزع في القاعة وسيعمم بوصفه وثيقة رسمية للجمعية العامة تحت الرمز A/58/643.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تحدد مدته بعشر دقائق، على أن تدلى به الوفود من مقاعدها.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): لم ينقض سوى ستة أسابيع منذ تكلمتم أمام الجمعية، سيدي الرئيس، حيث أعربتم عن عزمكم الثابت على أن تقدموا إلى الجمعية مشروع قرار عن الرئيس بشأن قضية قريبة من قلب كل دولة من الدول الأعضاء. وقد أوفيتم بعهدكم أمام هذه الجمعية. ونحن نشيد بكم لهذا السبب. كما أن الميسرين، أولئك السفراء الموقرون الذين ذكرتموهم، يستحقون الثناء والتقدير الرفيع على عملهم الجاد وحسن التنسيق فيما بينهم.

لقد تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء. ولم يكن الأمر سهلا. بل إنه اقتضى توافقا وتفهما وحلولا توفيقية.

ويرجع الفضل فيه لجميع الوفود والمجموعات الإقليمية المعنية. كما أن من الجدير بثنائنا الخاص المرونة الواسعة المدى التي أبدتها حركة بلدان عدم الانحياز كمجموعة والمرونة التي أبدتها تجاهها المجموعات الإقليمية الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي ووفدا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي أيضا. ولن أبدي أي ملاحظات على مجموعتي المسائل المتعلقة بإعادة التنشيط اللتين تفاوض بشأنهما بالفعل على نطاق واسع وبكفاءة متناهية صديقي العزيز عبد الله بعلي نيابة عن حركة عدم الانحياز. بيد أني أضم صوتي إلى جميع الذين أكدوا من جديد أن مشروع القرار ومحتوياته قد لا تمثل كل ما كنا نطمح إليه أفرادا أو كمجموعة. ولكنه بكل تأكيد قد انتهى إلى النتيجة المثلى وهي أفضل نتيجة أمكننا تحقيقها في هذه المرة.

ومن هذا المنطلق تنضم بنغلاديش إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المطروح بثقة وتفاؤل كبيرين. ومن دواعي سرورنا أن نرى على الأقل ثلاث توصيات ذات

أهمية أساسية لوفدي تحتل مكانها الواجب في مشروع القرار: وهي تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، وتعزيز التوعية العامة التي تقوم بها الجمعية العامة، وإعادة تأكيد أوجه التكامل بين دوري الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبوصفي رئيسا للجنة الإعلام، أود أن أؤكد لكم تعاوني الكامل مع جميع الجهود المبذولة بقصد التعريف بشكل أفضل بأعمال الجمعية العامة خدمة لعامة الناس.

وما يلزم أن نركز عليه الآن هو أفضل طريقة لتنفيذ الأعمال التي يدعو إليها المقرر، بما أن شعوبنا ترقبنا انتظارا لمزيد من التوجيه. وعملية إعادة التنشيط عملية مستمرة ومتصلة، تتطلب دعما كبيرا، سواء من الوجهة المالية أو السياسية، تقدمه الدول الأعضاء، والأمانة العامة، والأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع المعنيين بهذه العملية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب لكم يا سيدي الرئيس عن دعم بنغلاديش الصادق في جميع مبادراتكم ومبادرات الأمانة العامة لإنجاز الولاية الواردة بهذا المقرر خلال الأشهر المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

سوف تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.49/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/58/L.49/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار A/58/L.49/rev.1 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ١٢٦/٥٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا لمواقفهم بعد اعتماد مشروع القرار، هل لي أن أذكّر الوفود بأن هذه التعليلات تقتصر مدتها على عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرشحة لعضويته بلغاريا وتركيا ورومانيا وبلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فضلا عن بلدان عملية الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها للعضوية ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا.

نعرب عن ترحيبنا الشديد باتخاذ القرار الحالي. وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة الآن في كفالة تنفيذ أحكامه، بما أن عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية هي ملك لجميع الدول الأعضاء.

وهذا الإنجاز يا سيدي الرئيس يشهد بقيادتكم القوية في إدارة جلسات المداولات، التي بفضلها نجحنا في الاتفاق على هذا القرار الهام بتوافق الآراء. ولهذا يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه ودعمه الصادقين لنهجكم ذي المرحلتين، الذي يتألف من صفقة جيدة متوازنة من المقترحات العملية وبرنامج للعمل بشأن تدابير إضافية يتعين مواصلة النظر فيها قبل اتخاذ قرار نهائي. ويسرنا بصفة خاصة أنه قد أضيفت مواعيد نهائية ثابتة لتقديم المكتب توصيات محددة وللمقررات المتوقعة من الجلسة العامة.

ويتعين علينا الحفاظ على الزخم الجديد في عملية إصلاح الجمعية العامة وإظهار أن إرادتنا وتصميمنا مستمرين بشكل جماعي على تعزيز مرجعية هذا الجهاز المحوري من أجهزة الأمم المتحدة في وظائفه وسلطاته، على النحو المحدد في أحكام الميثاق ذات الصلة.

علاوة على ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن هذا القرار يتخذ خطوة مفيدة نحو ترشيد أساليب عمل الجمعية العامة، ويساعد في جعل نتائجها أكثر كفاءة وفعالية.

كما نود أن نثني ثناء قويا على الميسرين الستة وعلى الدول الأعضاء التي شاركت في المشاورات على مدى الأسابيع القليلة الماضية وأسهمت بمقترحاتها. كذلك يشهد اهتمامها النشط واتجاهها البناء باتساع نطاق التزام الأعضاء بتعزيز الأمم المتحدة. وقد كان إسهامها ممتازا.

ويمثل القرار المطروح لبنة هامة في عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية. ونؤكد مجددا عزمنا على الإسهام بهمة في عملية إصلاح الأمم المتحدة الشامل المستمرة والتزامنا الراسخ بالعمل على إيجاد تعددية أطراف فعالة يكون محورها منظمة قوية للأمم المتحدة. وسوف يظل النهوض بكفاءة وفعالية هيئات الأمم المتحدة وسياساتها وعملياتها إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي.

السيد كنيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يثني على العمل الشاق الذي يقوم به رئيس الجمعية العامة جوليان هونتي وزملاؤه، وعلى تفانيهم وحماسهم لمواصلة أعمال إصلاح الجمعية العامة للأمم المتحدة البالغة الأهمية. ويتمثل مصدر أسفنا الرئيسي في أن ما يبدونه من جهد والتزام لا يقابله جهد والتزام مماثلان من جانب الأعضاء بصفة عامة.

ومع أن هذا القرار يسير بنا قدما للأمام، فهو لا يحقق هدف إعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة تحقيقا كاملا. فمن دواعي الأسف أن هذا القرار، بالرغم من جهود الرئيس، لا يمضي قدرا كافيا في اتجاه الإصلاحات المطلوبة لإعادة تنشيط هذه المؤسسة حقا. ولابد للدول الأعضاء من أن تقبل بجهود أكثر جرأة وأن تشترك في اتخاذ مبادرات أكثر شجاعة لإعادة تنشيط أعمالها بدلا من تخفيف المقترحات المعروضة عليها، وإلا فإن الجمعية العامة في خطر الانزلاق إلى خطر فقدان أهميتها.

ويجب تعزيز الخطوات التي يدعو إليها هذا القرار بدرجة كبيرة لإظهار التزام الدول الأعضاء الفعلي بإصلاح جدول أعمال الجمعية العامة وممارساتها إصلاحا حقيقيا. ويلزم أن يتحسن أداء أعضاء الجمعية، وأن يبثوا حياة جديدة في جدول أعمالها. فهو ثقيل ومزدحم، ويلزم تخفيضه بشكل جذري. ويجب أن تزال من جدول الأعمال البنود الزائدة والمتكررة التي ينجم عنها قرارات تكاد تكون متكررة حرفيا عاما بعد عام، وذلك عن طريق جعلها كل سنتين أو كل ثلاث سنوات أو باستئصالها. فجدول أعمال الجمعية معرض لخطر الانفجار تحت وطأة ثقله.

ولو توفرت لدى الدول الأعضاء الرغبة، لأمكن أن يفعل هذا القرار المزيد لتبسيط جدول الأعمال. وكان يمكن عمل المزيد لتمكين المكتب الجمعية من تقديم مقترحات أكثر جرأة لإدارة جدول أعمال الجمعية. ونؤيد أيضا تقديم المساعدة للرئيس في الاضطلاع بواجباته الهامة. ولا نرى مسؤولية لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات أهم من تقديم هذا الدعم، ونظرا لما له من أولوية فينبغي أن يأتي من خلال الموارد الحالية وفي حدود هذه الموارد.

ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن اقتراح تقسيم أعمال الجمعية العامة إلى دورتين.

ونؤيد تمام التأييد الجهود الرامية إلى تبسيط أنشطة الجمعية العامة، ونهتم بمساعدة الوفود الأخرى، فضلا عن

وفدنا، في تحمل الأعباء الجسيمة المترتبة على الاجتماعات التي يبدو أن لا نهاية لها. ولكن يجب أن نتأكد من أن هذا الاقتراح سيكون جزءا من الحل الذي ننشده جميعا. ولكي تحظى هذه المبادرة بتأييد الولايات المتحدة، يجب حساب تكلفتها بدقة، وحسم أوجه التضارب مع جداول مواعيد الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ووضع ضمانات لكفالة ألا تؤدي مضاعفة الوقت لأعمال الجمعية العامة إلى انفجار في جدول أعمالها.

وتكييف جدول مواعيد الجمعية العامة لتيسير الاستيعاب على نحو أسهل لجدول أعمالها الذي تصعب السيطرة عليه ليس هو الحل. ويجب أن تقترن التغييرات في جداول المواعيد بتبسيط كبير وبإصلاحات لعمليات أخرى.

ويشيد وفدى مرة أخرى بالرئيس على جهوده لتحسين هذه المؤسسة حتى يمكنها بحق أن تؤدى المهمة المناطة بها، ويتطلع إلى مواصلة تنفيذ خطة قوية للإصلاح.

السيد دويغ (بيرو) (تكلم بالإسبانية): باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو البالغ عددها ١٩ دولة وهي الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلى، وغواتيمالا، وغيانا، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس، وبلدي بيرو – أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، وأن أعرب عن امتناننا لكم، على ما قمتم به، بالاشتراك مع الميسرين، من أعمال أتاحت إمكانية اتخاذ القرار المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة بتوافق الآراء.

ونعتقد أن النتيجة الناجحة لهذه المرحلة من العملية التي قمتم، سيدي، بقيادتها بنشاط وعزم، تبين الدور الهام الذي تقوم به الجمعية العامة في تعزيز نظام تعددية الأطراف، وفي الاضطلاع بالوظائف الرئيسية للمنظمة عن طريق ممارسة قيادة سياسية فعالة.

ولقد شاركت مجموعة ريو بنشاط في عملية التفاوض، وتود أن تشيد باستعداد الميسرين الستة المستمر للدخول في حوار وللسعي إلى تحقيق توافق في الآراء. وترحب المجموعة أيضا بروح التعاون الإيجابية التي سادت والتي أتاحت في فترة قصيرة نسبيا إمكانية اتخاذ هذه الخطوة الهامة إلى الأمام.

ولهذا، يود أعضاء مجموعة ريو أن يؤكدوا من جديد استعدادهم لمواصلة الإسهام بعزم، خلال المراحل القادمة، في التنفيذ التام لتلك القرارات، فضلا عن تحديد واعتماد تدابير جديدة تستهدف تحقيق هدفنا النهائي وهو تنشيط الجمعية العامة إلى حد كبير.

السيد بن مهدى (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): يرحب الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز والمعنى بتنشيط الجمعية العامة وإصلاح الأمم المتحدة باعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.49/Rev.1 بشأن تنشيط الجمعية العامة، بتوافق الآراء.

السيد الرئيس، يود الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز أن يشيد بكم للجهود الدؤوبة التي بذلتموها، والتصميم القوى الذي أبديتموه في دفع عملية تنشيط الجمعية العامة إلى الأمام، من أجل تعزيز سلطتها ودورها وفعاليتها، وتحسين كفاءتها.

ونود أيضا أن نعرب عن التقدير لجميع الوفود ومجموعات الدول الأعضاء لما قدمته من مساهمات إيجابية وبناءة، ولما أبدته من مرونة خلال المشاورات، مما أتاح إمكانية الوصول في نهاية هذه الدورة إلى توافق في الآراء على هذه المسألة الهامة.

ويشكل اتخاذ هذا القرار الهام بالفعل خطوة كبيرة نحو بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في تنشيط الجمعية العامة على النحو الوارد في الفقرة ٣٠ من إعلان الألفية.

ولقد اتخذت الجمعية العامة منذ أوائل التسعينات عددا من القرارات التي تتضمن تدابير هامة ترمي إلى تنشيط الجمعية العامة، اعتمدنا عليها في وضع القرار الذي اتخذناه توا.

إلا أن من الأهمية الفائقة تأكيد ضرورة التنفيذ التام لمختلف أحكام هذا القرار، والأهم من ذلك، مواصلة الجهود للنهوض بعملية التنشيط في السنوات القادمة.

وأود، سيدي، أن أؤكد لكم كامل ثقة الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز بكم وتعاونه معكم في مهامكم خلال الأشهر القادمة في سياق متابعة بعض أحكام هذا القرار، ولا سيما تلك المتعلقة بإعادة تحديد مواعيد أعمال اللجان الرئيسية، وهي عملية ذات أهمية قصوى، كما تعلمون، لحركة عدم الانحياز.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): انضم الوفد الروسي إلى توافق الآراء بشأن القرار A/58/L.49/Rev.1، نظرا لأهمية تحقيق الهدف المتمثل في تنشيط الجمعية العامة. ونعتقد أن التوصيات الواردة في القرار ستؤدى إلى تحسين أساليب عمل الجمعية العامة، وستزيد أيضا من فعالية الأمم المتحدة بوجه عام.

ونحيط علما بأنه ستترتب على تنفيذ القرار آثار مالية معينة. ولذلك نعتقد أنه يجب علينا أن نلتمس السبل لتغطية هذه النفقات الإضافية، على سبيل المثال، من الموارد المتاحة حاليا في الميزانية العامة للمنظمة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على النجاح في اتخاذ القرار المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. والفضل في هذه النتيجة التي تم الحصول عليها بشق الأنفس يرجع في المقام الأول إلى العضوية عامة لما قدمته من دعم وتعاون؛ وإلى اهتمامكم المتواصل وقيادتكم القوية، سيدي الرئيس؛ وإلى الأعمال المضنية التي قام بها المنسقون الستة جميعهم.

ويبين اتخاذ هذا القرار، على نحو تام، تأييد جميع الدول الأعضاء لتنشيط الجمعية العامة والتزامها بتعددية الأطراف. ولا شك أن هذا واحد من المنجزات الرئيسية لهذه الدورة للجمعية العامة في مجال إصلاح الأمم المتحدة. والواقع أن اليوم يوم خالد يستحق الاحتفال به.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على تنشيط أعمال الجمعية العامة، وقد أيدته دوما وكانت مشتركا نشطا في المناقشات. ونعتقد أن هذا التنشيط لن يسهم في تعزيز تنسيق الجمعية العامة الشامل لمنظومة الأمم المتحدة وزيادة فعالية وكفاءة أعمالها فحسب، ولكنه سيسهم أيضا في تقوية دور الأمم المتحدة في تعزيز تعددية الأطراف.

إن مختلف المقترحات الواردة في القرار فيما يتعلق بتعزيز رئاسة الجمعية العامة، وتعزيز التعاون بين الجمعية العامة والمجلس، وتبسيط جدول أعمال الجمعية، وتقليص حجم الوثائق، وتحسين تنفيذ قرارات الجمعية العامة، فضلا عن النظر في إعادة تحديد مواعيد الدورات العادية، هي مقترحات قابلة للتنفيذ وحسنة التوجيه.

وفي حالة تنفيذها بنجاح، فلا شك أنها ستساعد على تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة عملية مستمرة وتدريجية. واتخاذ هذا القرار لا يعني على الإطلاق نهاية عملنا في هذا المجال، فبدلا من ذلك، ينبغي النظر إليه على أنه نقطة انطلاق جديدة. والصين مستعدة، بالتعاون مع الآخرين، لمواصلة دعم عمل رئيس الجمعية العامة ونحث الجمعية على

إحراز تقدم متواصل من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة وحماية تعددية الأطراف عن طريق إجراءات ملموسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا لآخر المتكلمين بشأن تعليل التصويت.

إنني على دراية بأنه من المتوقع أن أدلي ببيان في هذه المرحلة. وبعد النظر على النحو الواجب في هذا الأمر، أعتقد أن أفضل بيان يمكن أن أدلي به هو أنه ينبغي لنا جميعا أن نحيي أنفسنا على الجهد الكبير الذي بذلناه اليوم.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٥ من جدول الأعمال.

إرجاء موعد عطلة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل المضي قدما في عملنا، أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى موعد عطلة الدورة الحالية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الخامسة والسبعين بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن تبدأ عطلة الدورة الثامنة والخمسين يوم الاثنين، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ومع ذلك، ونظرا للعمل الذي لا يزال يتعين إنجازه في هذا الجزء من الدورة، أود أن اقترح على الجمعية أن ترجئ موعد عطلة الدورة الحالية إلى يوم الثلاثاء، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وفي حال عدم وجود اعتراض، هل لي أن اعتبر أن الجمعية توافق على ذلك الاقتراح؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٠٢/٥٨).

البند ٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام

مشروع القرار (A/58/L.50)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلستيها العامتين السادسة والخمسين والثامنة والخمسين بتاريخ ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا كي يعرض مشروع القرار A/58/L.50.

السيد آليساندرو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومقدمين آخرين، أتشرف بعرض مشروع القرار المعنون ''تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام''، الوارد في الوثيقة A/58/L.50. ومنذ تقديم مشروع القرار، انضمت إلى قائمة المقدمين البلدان التالية: إستونيا، أندورا، أيرلندا، أيسلندا، ، بيرو، تايلند، تونس، جمهورية كوريا، سان مارينو، سلوفينيا، السنغال، السويد، لكسمبرغ، مالي، المملكة المتحدة، موزامبيق، موناكو، النمسا، نيوزيلندا.

وبعد تقديم مشروع القرار، أدخلت ثلاثة تغييرات طفيفة على الفقرة ٢٤ بموافقة مشتركة: (هذه التعديلات لا تنطبق على النص العربي). ولذلك ينبغي أن يصبح نص الفقرة ٢٤، بالصيغة المنقحة، كما يلي:

''تدعو الدول إلى استكشاف إمكانية تعزيز الصكوك القانونية غير التمييزية المتفاوض عليها دوليا التي تتصدى لمشكلة الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة، فضلا عن معالجة أوضاع ضحاياها''.

وبالإضافة إلى ذلك، لدي تصويبان أود أن أدخلهما على الفقرة الحادية عشرة من الديباجة مثلما اتفق عليه في المشاورات غير الرسمية، ينبغي أن تستبدل كلمة ''تلاحظ'' في السطر السادس بعبارة ''تحيط علما''؛ وفي الفقرة ١٥ من منطوق القرار ينبغي أن تستبدل عبارة ''تلاحظ ما'' بعبارة

”تحيط علما بما“، مثلما اتفق عليه أيضا في المشاورات غير الرسمية.

يأتي مشروع القرار المعروض علينا اليوم نتيجة مشاورات بناءة مع الوفود المهتمة. وأود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات وأسهمت في النص. وقد عملت الوفود المهتمة بجد مع الاتحاد الأوروبي والمقدمين الآخرين لتحديث النص وتحسينه مع الحفاظ على توافق الآراء. ويسر وفد بلادي على نحو خاص أنه قد تم في نهاية المطاف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع العناصر الجديدة في مشروع القرار.

واسمحوا لي أن أبرز بإيجاز العناصر الرئيسية في مشروع القرار هذا، الذي يعالج مسألة تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية عن طريق تدخل منسق من الدول، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

يقر النص بالدور الرئيسي للدول الأعضاء في تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام وبمسؤوليتها عن ذلك، وأيضا بالدور المساعد الكبير للأمم المتحدة. ويناشد على وجه خاص البلدان المتضررة من الألغام الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية لحل مشكلة الألغام الأرضية، ويناشد المانحين مواصلة تقديم المساعدة الدولية، وزيادتها كلما كان ذلك ممكنا، من خلال إسهامات يمكن الاعتماد عليها والتنبؤ بها وحسنة التوقيت. ويبرز مشروع القرار أيضا الحتمية الإنسانية للأعمال المتعلقة بالألغام وأهمية إدماج أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام في الاستراتيجيات الإنسانية على نطاق أوسع، خاصة في حالات الطوارئ.

ومن ضمن العناصر الجديدة التي قدمت في مشروع القرار، أود أن استرعي الانتباه إلى تشجيع جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ الأعمال المتعلقة بالألغام وفقا للمعايير المقبولة؛ ومناشدة جميع أطراف أي صراع إدراج أحكام بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام كلما تيسر ذلك؛ والاعتراف بقدرة الأعمال المتعلقة بالألغام بوصفها تدبيرا لبناء السلام والثقة في حالات ما بعد الصراع. ويشدد مشروع القرار أيضا على الحاجة الملحة لحث الأطراف الفاعلة من غير الدول على أن تتوقف فورا ومن دون شروط عن نشر الألغام وسائر الأجهزة المتفجرة المرتبطة بها.

وأخيرا، وبينما أعرب عن التقدير للأمين العام على وضع خطة استجابة للحالات الطارئة بصورتها النهائية وعلى توفير التقرير (A/58/260) بشأن تقديم المساعدة للأعمال المتعلقة بالألغام وعلى تقديم استراتيجية معدلة للمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام (A/58/260/Add.1) يشجع مشروع القرار الأمين العام على مواصلة اقتراح أحكام محددة في هذا المجال لدى تقديم توصيات إلى مجلس الأمن من أجل عمليات حفظ السلام.

ويأمل الاتحاد الأوروبي والمقدمون الآخرون أن يعتمد مشروع القرار هذا من دون تصويت، مثلما حدث في السنوات الماضية. ومن شأن ذلك أن يسمح للجمعية العامة بأن تبعث برسالة دعم قوية إلى جميع المشاركين في هذا المجال الحيوي حيث، للأسف، تتواصل الاحتياجات ازديادا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/58/L.50، بصيغته المنقحة والمصوبة شفوياً.

طلب أحد الممثلين الكلمة تعليلا للتصويت قبل التصويت. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يحدد بمدة عشر دقائق، على أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل.

السيدة تيننباوم (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): رغم عدم ارتياحنا لصياغة بعض أجزاء مشروع القرار A/58/L.50، قررت إسرائيل أن تنضم إلى توافق الآراء بدافع قلقنا العميق إزاء الآثار الإنسانية الفادحة الناجمة عن الاستعمال غير المسؤول للألغام والشراك الخداعية وغيرها من الأجهزة المتفجرة. ويعتقد وفدي أن توافق الآراء على هذه المسألة سيساعدنا في التصدي بصورة أفضل لتحدي منع المعاناة الإنسانية في هذا الصدد، والتقليل منها إلى أدنى حد.

وإذ ندرك التغيرات التي تثير الفزع في الأحداث العالمية، لا سيما التهديد المتنامي للإرهاب العالمي، فقد سعت إسرائيل إلى إدخال تغييرات ضرورية حسنة التوقيت على النص السنوي بشأن هذه المسألة. وعليه، قدم وفدي نصاً بديلاً للفقرة الرابعة عشرة من الديباجة، لم تقبله الوفود، مع الأسف. وما فتئت إسرائيل تشعر بالقلق لأن صيغة الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة لا تعالج بشكل كاف حاجة الحكومات إلى اتخاذ إجراءات قوية وحاسمة ضد الأطراف الفاعلة من غير الدول.

إن العمل العالمي هو وحده الذي يمكن أن يقلل من التهديد للبشرية الذي تمثله الألغام والشراك الخداعية وغيرها من الأجهزة المتفجرة. واليوم، فإن هذا التهديد لا يأتي من الدول الأطراف فحسب، بل ومن المنظمات الإرهابية التي تعمل على نطاق عالمي. وعندما نستخدم عبارة ''الأطراف من غير الدول''، إنما نشير إلى المنظمات الإرهابية وليس إلى المنظمات غير الحكومية، كما قد يفترض البعض. وإن كانت الدول الأعضاء تستخدم الألغام كإجراء وقائي وفقاً لأحكام مقبولة في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، فإن المنظمات الإرهابية تستخدم الألغام والشراك الخداعية وغيرها من الأجهزة المتفجرة في مناطق مزدحمة بالسكان، في ضمن مناطق أخرى، بغية إيقاع الحد الأقصى من الوفيات والدمار بين المدنيين الأبرياء. والسماح لتلك الأطراف الفاعلة من غير الدول بالحصول على الألغام ينطوي على خطر جسيم وفادح. وينبغي للمرء أن يتذكر أننا، إذ نتكلم عن العواقب الإنسانية – مثلما يسعى مشروع القرار هذا إلى التصدي لها – يجب ألا ننسى الضحايا المدنيين الأبرياء لتلك الأعمال المُدانة والمقيتة أخلاقياً التي تقوم بها المجموعات الإرهابية.

وأود أن أختتم بالإعراب مرة أخرى عن خيبة أملنا لأن صيغة الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة ليست قوية بشكل كاف في ضوء الواقع. فالإرهاب العالمي يشكل تهديداً لكل الدول الأعضاء، وكل الدول الأعضاء يجب أن تتخذ إجراءات متضافرة وحازمة ضد الأطراف من غير الدول. ونحن نقدر جهود الدول الأعضاء التي عملت من أجل تلبية تلك الشواغل الآنية، ويحدونا الأمل أن يدرك المزيد من الدول الأعضاء ضرورة إدخال تغييرات على النص بحيث يعكس ذلك التهديد العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.50، بصيغته المنقحة والمصوبة شفوياً.

وأود أن أعلن أن بوليفيا وقبرص انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار A/58/L.50 بعد تقديمه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/58/L.50 بصيغته المنقحة والمصوبة شفوياً؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.50 بصيغته المنقحة والمصوبة شفوياً (القرار ١٢٧/٥٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت يحدد بمدة ١٠ دقائق، على أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لمن يرغب من الممثلين في تعليل موقفهم إزاء القرار الذي اتخذ للتو.

السيد غالا لوبيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن بلدي ما فتئ يولي الأهمية والاهتمام الواجبين للشواغل الإنسانية المشروعة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالاستخدام العشوائي وغير المسؤول للألغام المضادة للأفراد وعدم فعالية جهود إزالة الألغام في حالات ما بعد الصراع. وفي ضوء أهمية هذه القضية وحساسيتها، لا سيما بالنسبة للبلدان الأشد تضرراً من ذلك، قررت كوبا مرة أخرى الانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار.

وهذا العام، أدخل مقدمو القرار الرئيسيون عددا لا بأس به من التغييرات، بعضها، للأسف، قد أثار الجدل وعرّض توافق الآراء التقليدي الذي يحظى به القرار للخطر، رغم التوصل إلى صيغة توافقية في نهاية المطاف. حدث ذلك بالنسبة للصياغة الجديدة لبعض الفقرات التي تشير إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام – وموقفنا منها معروف جيدا – وصياغات أخرى تشير بشكل عام إلى صكوك قانونية دولية بشأن الألغام.

ويؤكد وفدي مرة أخرى أن البروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر قد أنشأ بالفعل حظراً وقواعد ضرورية بشأن الألغام الأرضية. ونعتقد أن التفاوض على صكوك قانونية جديدة بشأن هذه الأسلحة أو تعديل الصكوك الحالية إنما يضعف تلك الاتفاقية – وخاصة البروتوكول الثاني في صيغته المعدلة – بدلاً من تعزيزها. والإطار القانوني الدولي الحالي المتعلق بالألغام الأرضية، كما تحدد في البروتوكول الثاني، يعتبر كافياً. لذلك، ينبغي أن يتمثل هدفنا الرئيسي، في هذا الصدد، في ضمان التنفيذ الكامل لأحكام هذه الاتفاقية.

قد يمكن تقوية الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة لو أن بلداناً أخرى قررت الانضمام إليها، ونعتقد أن هذا خيار سيادي تماماً. وبالمثل، فإن قرار تعزيز الصكوك القانونية الدولية القائمة بشأن الألغام الأرضية وتوسيع نطاقها هو قرار تملكه الدول الأطراف في كل الأحوال. وبالتالي، فإن أي مناقشة محددة لهذه المسألة يجب أن تتم في ذلك الإطار وليس في الجمعية العامة.

والقرار المتعلق بهذه المسألة يجب ألا ينطوي على استمرار التدخل في قضايا تقع خارج نطاقه، وينبغي التركيز على القضايا الإنسانية ذات الصلة بالألغام، وهذا هو موضوعه الرئيسي دائماً. أما المسائل القانونية والأمنية المتصلة بالألغام الأرضية فينبغي تناولها في إطار اللجنة الأولى. وهناك قراران بالفعل أمام اللجنة الأولى بخصوص تلك المسائل. وسنواصل تقديم دعمنا الكامل لكل الجهود الرامية إلى القضاء على الآثار الإنسانية المقيتة التي يتعرض لها المدنيون في كثير من البلدان نتيجة للاستعمال العشوائي وغير المسؤول للألغام الأرضية المضادة للأفراد، مع مراعاة الحفاظ على التوازن الضروري بين القضايا الإنسانية ومسائل الأمن الوطني.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلدا متضررا بالألغام، تعلق أهمية كبيرة على الأنشطة المتعلقة بالألغام، وخاصة جوانبها الإنسانية. والألغام والذخائر غير المنفجرة قد لوثت حدود إيران مع العراق نتيجة الحرب التي فُرضت عليها ودامت ثمانية أعوام. ولسوء الطالع، فإنه نتيجة لهذا التلوث، ما زالت الخسائر البشرية الناجمة عن الألغام تمثل مشكلة لبلدي.

لذلك يتفق وفدي إلى حد كبير للغاية مع المشاعر المعرَب عنها في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها.

ونرى أن الأعمال المتعلقة بالألغام لا تشير إلا إلى الأنشطة الخاصة بالتصدي للمشاكل التي تواجهها المجتمعات السكانية نتيجة للتلوث بالألغام الأرضية. وبالتالي ينبغي أن يركز القرار المعني بتقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام على البعد الإنساني. وتعكف مختلف هيئات الأمم المتحدة حالياً على النظر في جوانب أخرى للألغام الأرضية في إطار عدد من القرارات الأخرى.

ومن الطرق والوسائل العملية لتقليص خطر الألغام الأرضية على سلامة الناس وصحتهم وحياتهم التعاون الدولي في مجال اكتشاف الألغام، ومعدات وتكنولوجيات إزالة الألغام التي يمكن أن تيسر تطهير المناطق المتأثرة بالألغام، فضلاً عن استكشاف بدائل للألغام الأرضية بهدف كفالة الحد الأدنى من متطلبات أمن الحدود في البلدان ذات الحدود البرية الطويلة، مما قد يحد من انتشار الألغام. ويمكن أن يقدم تعزيز الأنشطة في تلك الميادين عوناً جوهرياً في الجهود المتعلقة بالألغام. ونرجو أن يوجه مزيد من الاهتمام في مشروع قرار العام المقبل لتلك المجالات تيسيراً للقيام بالأنشطة المتعلقة بالألغام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع القرار (A/58/L.52)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان ليعرض مشروع القرار A/58/L.52.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.52 المعنون ''تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون'' نيابة عن وفود أذربيجان والأردن وأفغانستان وإيران (جمهورية – الإسلامية) وبنغلاديش وتونس والجزائر وجورجيا وجيبوتي والسودان والصين والفلبين وقطر وكازاخستان والكويت وماليزيا ومصر والمغرب ووفد بلدي باكستان.

لقد وضع مقدم الألفية الجديدة نهاية لقرن تميز بالمواجهة الأيديولوجية والتمييز المؤسسي وحروب الإبادة الجماعية. وكان المنتظر أن تشرق حقبة جديدة من التعايش السلمي والاحترام الإنساني والعدالة الاجتماعية. وتجلت هذه الرغبة المتّقدة لدى البشرية في إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة للسلام (القرار ٥٣/٢٤٣)، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

لقد حدد الإعلان نموذجاً جديداً للقيم والمعايير الأساسية في القرن الحادي والعشرين، من بينها: مراعاة تعزيز حقوق الإنسان، والالتزام بالتسوية السلمية للصراعات، والتقيد بمبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي والحوار والتفاهم على كافة أصعدة المجتمع وفيما بين الدول.

وكان المنتظر تبعاً لتلك المبادئ الإرشادية أن تتقارب الحضارات والأديان والشعوب وتعزز ثقافة للسلام. وبدلاً من ذلك شهد العالم منذ ذلك الحين عودةً إلى التعصب الديني والثقافي. واشتدت حدة سوء التفاهم والارتياب فيما بين الأديان والثقافات في مختلف بقاع العالم عن ذي قبل، ولا سيما في أعقاب الهجمات المأساوية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبالرغم من الإعلانات الصادرة عن زعماء العالم،

فقد انتشر التمييز وإساءة المعاملة والبغضاء. ومالم يواجه هذا الحال بتراهة ويوقف وقفاً فعالاً، فقد يؤدي إلى صراع ونزاع بلا نهاية. وقد أشار الأمين العام بحق في رسالة إلى مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد مؤخراً في ماليزيا إلى أن العداء المتزايد بين الإسلام والغرب كريه وخطير وخاطئ.

وتشترك جميع الأديان والثقافات في مجموعة واحدة من القيم العالمية. ومن ثم لا يجب أن يسمح للثقافة بأن تصبح مصدراً للفرقة. بل يجب أن يكون التعاون بين الحضارات وليس الصدام بينها هو النموذج في هذا القرن الجديد. ويجب علينا أن نؤكد عدم قابلية الجنس البشري للتجزئة. ويجب أن نعشق الوحدة مع التنوع، وفي ذلك في الواقع تعبير عن الحكمة الإلهية، كهبة نعتز بها لا كخطر يتهددنا. إذ يتحتم تعزيز التفاهم والوئام والتعاون بين الأديان والثقافات إذا أردنا أن نرفع ستار الجهل وسوء الفهم والتعصب، تلك الأمور التي ازدادت حدتها بهذا الشكل الأليم في الآونة الأخيرة.

وقد حث رئيس جمهورية باكستان السيد برويز مشرف المجتمع الدولي باستمرار لدى مخاطبته الجمعية العامة على رأب فجوة عدم التفاهم بين الإسلام والغرب. وفي العام الماضي، حدد تعزيز التفاهم الديني والثقافي، والوئام والتعاون طريقاً للتقدم. وبناء على ذلك بينَّ في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين استراتيجية عملية للاعتدال المستنير. ومن السمات البارزة في تلك الاستراتيجية التحرير الاجتماعي الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية والتسوية العادلة والسلمية للمنازعات.

ويشجع الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة للسلام الدول الأعضاء على العمل على تعزيز ثقافة للسلام على الصعيد الوطني فضلاً عن الصعيد الدولي. وعليه، فقد بدأت باكستان العام الماضي مشروع قرار بشأن تعزيز التفاهم الديني والثقافي والوئام والتعاون. وأجريت مشاورات مفتوحة واسعة النطاق بهدف إعداد نص توافقي.

ونعرب عن امتناننا لمقدمي مشروع القرار الآخرين لدعمهم الذي لا يقدر بثمن. كما نعرب عن تقديرنا لإسهام جميع الوفود الأخرى التي ظلت ملتزمة بعملية التشاور على نحو بناء. وقد أخذت تعليقاتها ومقترحاتها بعين الاعتبار وزادت النص تحسيناً. ونود أن نعرب عن تقديرنا للمرونة والتفهم اللتين أبدتهما جميع الوفود، الأمر الذي مكننا من إعداد هذه الوثيقة التوافقية. ونرجو أن تعتمد الجمعية هذا النص بدون تصويت.

ويؤكد مشروع القرار أهمية تعزيز التفاهم والتسامح والصداقة، ويؤكد أهمية الحوار كأداة لتحويل القيم المشتركة بين الأديان والثقافات إلى أعمال. ويعترف بأن احترام التنوع الديني والثقافي في عالم متزايد الأخذ بأسباب العولمة يساعد على تهيئة مناخ ملائم لتبادل الخبرات بين مختلف المجتمعات والثقافات والأديان.

ويعيد التأكيد على أن تعزيز وحماية حقوق الأقليات يسهمان في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والسلام. ويحث الدول، في ذلك الصدد، على ضمان أن تعكس نظمها السياسية والقانونية التنوع المتعدد للثقافات. وإذ يبرز أهمية التعليم في بناء ثقافة السلام، يشجع الحكومات على تعزيز التفاهم والتسامح عن طريق التعليم. ويطلب إلى جميع الدول احترام الأماكن الدينية وحمايتها من الأضرار والتدمير. ويحث الدول على مكافحة التحريض على العنف أو أعمال العنف المستندة إلى بواعث الكراهية والتعصب بسبب الدين والثقافة، مما قد يتسبب في إثارة الفتنة والشقاق داخل المجتمعات وفيما بينها. وإذ يطلب النص، في النهاية، نشر مواد الأمم المتحدة ذات الصلة بمشروع القرار هذا على أوسع نطاق، فهو يطلب إلى الأمين العام أن يُقدم تقريرا إلى

الجمعية العامة في دورتها القادمة عن تنفيذ مشروع القرار هذا.

ومن شأن اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء أن يكون رفضا حسن التوقيت وجازما من جانب المجتمع الدولي لرسالة التعصب والكراهية والتمييز التي تنادى بها قلة من العناصر المتطرفة في شتى المجتمعات والثقافات والمعتقدات. ومن شأن اعتماده أيضا أن يقدم إسهاما هاما في تعزيز أهداف التفاهم والانسجام والسلام، فضلا عن الأمن والرخاء على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نمضي قدما في أعمالنا، أود أن أستشير الجمعية فيما يتعلق بالانتقال فورا إلى النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.52. وفي ذلك الصدد، نظرا لأن مشروع القرار لم يعُمم سوى هذا اليوم، من الضروري التخلي عن الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي الذي ينص على ما يلي:

> ''لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عُممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة''.

وما لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.52 المعنون ''تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/58/L.52 ؟

اعتمد مشروع القرار *A/58/L.52* (القرار ٥٨/١٢٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم تعليلا للموقف بشأن القرار الذي أتخذ توا. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات الموقف تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كفالاري (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخذ الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقرار المعنون ''تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون''، الذي اتخذته الجمعية العامة توا في جلسة عامة في إطار البند ٤٤ من جدول أعمالها. وتعلن البلدان المنضمة: استونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المُرشحة: بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحة المحتملة: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا؛ والبلدان العضوان في رابطة التجارة الحرة الأوروبية: أيسلندا، والنرويج، أنها تؤيد هذا البيان.

يؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا راسخا بالتسامح، وعدم التمييز، وحرية التعبير، وحرية الدين أو المعتقد. ويؤمن الاتحاد الأوروبي أيضا إيمانا قويا بقيمة الحوار فيما بين الحضارات، وبالحاجة إلى التفاهم والتعاون فيما بين مختلف الديانات والثقافات. إلا أن الاتحاد الأوروبي كان، منذ البداية، يشعر بالقلق لأن من شأن اتخاذ قرار آخر من هذا النوع أن يكون تكرارا للعديد من العمليات والمبادرات ذات الصلة الموجودة حاليا والمضطلع بها من قبل في هذا الميدان وأن يُشكل تداخلا معها. وعلى الرغم من تلك التحفظات،

شارك الاتحاد الأوروبي، بطريقة إيجابية وبناءة، في المفاوضات بشأن مشروع القرار. ونود، بعد أن اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء، أن نشكر باكستان وسائر مقدمي مشروع القرار شكرا خالصا على المرونة التي أبدوها في أثناء تلك المفاوضات، وعلى قبولهم الكثير من التعديلات التي أقترحها الاتحاد الأوروبي.

وفيما يُعرب الاتحاد الأوروبي عن الارتياح إزاء بعض التغييرات التي أُدخلت على هذا القرار، فانه يود أن يوجه انتباه الجمعية العامة إلى قلقه فيما يتعلق ببعض أجزاء النص التي ظلت لا تُشير على نحو كاف إلى عالمية حقوق الإنسان. ونعتقد أنه كان ينبغي للقرار أن يؤكد مجددا على نحو أوضح الحق في حرية التفكير، والضمير، والدين، وفقا للمادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونرى أيضا أنه كان ينبغي للقرار أن يركز بقدر أكبر على حرية التعبير، على النحو الوارد في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وعلاوة على ذلك، يشعر الاتحاد الأوروبي بشيء من القلق بشأن مفهوم الانسجام في القرار، لأنه مفهوم غامض وسيئ التحديد إلى حد ما. ويود الاتحاد الأوروبي أن يُكرر التأكيد على أنه لا يمكن، ولا ينبغي، تفسير ذلك المفهوم على أنه يُحد بأي حال من الأحوال من حرية التعبير أو التمتع التام بجميع حقوق الإنسان من جانب الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات الأقليات، أو غير المؤمنين، أو أي فرد آخر.

وإننا إذ نثق ثقة كاملة بأنه سيعاد النظر في تلك الجوانب على النحو السليم في المستقبل القريب، نرى أن من الضروري أن نُعيد ذكر أن الاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما تاما بالمبدأ القائل إن جميع حقوق الإنسان عالمية، ولا تتجزأ، ومترابطة، ومتشابكة، وبإنها بهذه الصفة تُشكل معيارا دوليا ينبغي أن تمتثل له جميع الدول. والواقع أن تلك الفكرة ذاتها تردُ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يُنادى به على أنه معيار مشترك للإنجاز لجميع الشعوب وجميع الأمم. ولهذا، لا يزال الاتحاد الأوروبي مقتنعا بأن أي إجراء تتخذه الدول بهدف تعزيز وحماية التمتع التام بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأي إجراء يُتخذ لمنع انتهاكاتها، ينبغي أن يكون وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): طلب وفدى الكلمة للإدلاء ببيان عام تعليلا لموقفه بعد اتخاذ القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.52 المعنون ''تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون''، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال ''ثقافة السلام''. لقد وافق وفدى على اتخاذ القرار دون تصويت على الرغم مما لمسناه في النص من مثالب وأوجه نقص. ونود أن نُشير إليها بإيجاز.

ذُكر لنا، عندما اقترحت فكرة مشروع القرار هذا لأول مرة في الدورة السابعة والخمسين، أنه سيكون خطوة أولى في كفاح المجتمع الدولي الجماعي ضد الإرهاب العالمي. ومما يؤسف له أن مقدمي القرار رفضوا أن تُدرج في النص أي إشارة إلى الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ونرى أن القرار لا يؤكد بما فيه الكفاية على ضرورة التعزيز النشط لأفكار التسامح، والتعددية، واحترام التنوع.

ويعانى القرار من نقص شديد في تناول مسألة تعزيز السياسات والبرامج التعليمية، وأساليب التعليم، والمناهج الدراسية التي تثبط أيديولوجيات التطرف، والتعصب، والعنف، والتي تعزز بنشاط قيم عدم التمييز، والتنوع، والتسامح، والتعددية، والتفاهم، واحترام كل شخص لديانات الآخرين ومعتقداتهم وما يؤمنون به.

وترى الهند أن القرار لا يعالج على النحو الكافي ضرورة تعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية بوصفها واحدة من أنجع وسائل تعزيز التفاهم الديني والثقافي. وستساعد المؤسسات الديمقراطية الفعالة ذات المشاركة الكاملة على تفادي تهميش واستبعاد شرائح محددة من المجتمع، والتمييز ضد هذه الشرائح. والمؤسف أن مقدمي مشروع القرار لم يدرجوا في القرار إشارة إلى هذه المسائل، بالرغم من حقيقة أن لغة الإعلانات والقرارات السابقة في الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة موجودة وكانت متاحة لهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للموقف.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٤ من جدول الأعمال.

البند ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

نحو إقامة شراكات عالمية

مشروع القرار (A/58/L.51)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة الأربعين، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

أعطي الكلمة لممثل إيطاليا كي يعرض مشروع القرار A/58/L.51.

السيد برناردیني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بان أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي لعرض مشروع القرار A/58/L.51. إن البلدان المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي، وهي إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا،؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية النرويج، تعلن أنها تؤيد هذا البيان.

وأود أن أعلن انه منذ نشر مشروع القرار A/58/L.51، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، إسرائيل، ألبانيا، أوزبكستان، أيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بيرو، بيلاروس، تايلند، تونس، تيمور – ليشتي، جزر مارشال، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية مولدوفا، جنوب إفريقيا، جورجيا، رواندا، سنغافورة، سيراليون، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا – بيساو، الفلبين، فيجي، قبرص، كندا، ليختنشتاين، الهند.

ولقد جرى التفاوض بشأن مشروع القرار A/58/L.51 بروح كبيرة من التعاون والمرونة لدى جميع الوفود، كما أننا نشكر جميع الشركاء الذين أسهموا بشكل بناء في هذه النتيجة الإيجابية. ويبرز مشروع القرار، الذي يبني على القرارين ٥٥/٢١٥ و ٥٦/٧٦، التطورات الإيجابية التي حدثت في أنشطة الشراكة العالمية للأمم المتحدة، إذ يسلم بصلاحية إسهام القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في التحقيق الجماعي لمقاصد المنظمة. والعنصر الأساسي الذي تمحور حوله مشروع القرار خلال الأعوام الأربعة الماضية هو استكشاف الإمكانية التي توفرها الشراكات لتحقيق الأهداف السياسية الهامة للأمم المتحدة، مع حماية نزاهة المنظمة وشفافية العملية في نفس الوقت.

ويبين مشروع القرار حقيقة أن الأمم المتحدة والقطاع الخاص قد طورا مبادرات مفيدة ومتنوعة، وأن الشراكات تشكل اليوم جزءا لا يتجزأ من عمل العديد من منظمات الأمم المتحدة ، بما فيها الصناديق والبرامج، لا سيما الصناديق والبرامج التي لديها قدرات للتنفيذ على ارض الواقع، كما يقر بهذه الحقيقة. ويحدد النص أيضا عددا من المعايير التي ترى الجمعية العامة أنها ضرورية لتحقيق مقصد الشراكة.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يعتبر على الدوام أن الشراكات تشكل خطوات هامة للتعاون الدولي من اجل التنمية المستدامة. وبغية تحقيق الأهداف الطموحة الواردة في إعلان الألفية، لا بد لنا أن نبحث عن حلول وأساليب عمل جديدة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالمشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة في عملية التنمية. ويظهر مشروع القرار هذا فائدة ذلك المفهوم، إذ أنه يعترف بأهمية الشراكات بالنسبة للمجتمع الدولي.

وقبل اعتماد مشروع القرار، نود أن نسترعي الانتباه إلى بعض المفاهيم الأساسية الواردة فيه. فالشراكات يتعين أن تسهم في تحقيق أهداف وبرامج الأمم المتحدة. وفي الواقع، ينبغي أن تبنى المبادئ والنهج التي تحكم تلك الشراكات على القواعد الصلبة لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. ومؤسسات بريتون وودز، فضلا عن منظمة التجارة العالمية، مدعوة إلى الاستمرار في استكشاف إمكانيات تعزيز استخدام الشراكات بغية التنفيذ الأفضل لأهدافها وبرامجها. ويجري تشجيع القطاع الخاص على أن يأخذ في الحسبان ليس النتائج الاقتصادية والمالية لتعهداته فحسب، بل أيضا النتائج الإنمائية والاجتماعية والنتائج المترتبة على حقوق الإنسان ونوع الجنس والنتائج البيئية لهذه التعهدات. وهناك اعتراف واضح بأهمية قبول مبدأ المواطنة الصالحة للشركات وتنفيذه، وهو المبدأ الذي رحب به المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

ويحيط مشروع القرار علما بالعمل الذي أنجزته المبادرات من قبيل مبادرة الاتفاق العالمي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، فضلا عن مجموعة الشراكات الناشئة في جوهانسبرغ والشراكات المنشأة على المستوى الميداني. ويشدد مشروع القرار على أهمية الشراكات التي يجري ارساؤها بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. والهيئات في إطار الأمم المتحدة المشاركة في شراكات مطالبة بكفالة نزاهة المنظمة واستقلالها. ويقر مشروع القرار بان الشراكات الناجحة تقتضي مهارات محددة، كما أن الأمين العام مطالب بالاستمرار في دعم وتطوير تلك المهارات من خلال التدريب المناسب والمشاركة في أفضل الممارسات.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاستمرار في المشاركة بشان هذه المسألة والى المزيد من مناقشة أهمية إقامة الشراكات العالمية في المستقبل القريب. ويوفر مشروع القرار فرصة لتوليد زخم للبناء على التقدم الكبير المحرز وللمضي قدما بالعملية. ويسرنا أن نرى أن البلدان الأخرى، فضلا عن أصحاب المصلحة الرئيسيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، تضطلع بدور تفاعلي. وندعو جميع الشركاء إلى الاستمرار في إبداء نفس الإحساس بالالتزام والدعم بغية تحقيق الأهداف الطموحة الواردة في إعلان الألفية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.51.

قبل أن ننتقل إلى البت في مشروع القرار، أود أن أعلن انه بعد تقديمه انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إكوادور، ترينيداد وتوباغو، جزر سليمان، الجماهيرية العربية

الليبية، جمهورية كوريا، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، غرينادا.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/58/L.51؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.51 (القرار ١٢٩/٥٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن اختتام نظرها في البند ٤٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.